

Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on imports in Iraq for the period (2004 - 2023)

Hozan H. Hmeed¹, Taleea R. Ibrahim^{2*}, Khorsheed A. Mohammed³

^{1,2,3}Department of economics, College of administration and economics, University of Zakho, Region, Iraq

hozan.hameed@uoz.edu.krd, taleea.ibrahim@uoz.edu.krd, Khorsheed.mohammed@uoz.edu.krd

Article information:

Received: 21–05– 2025

Revised: 04–06– 2025

Accepted: 16–06– 2025

Published: 25–12– 2025

*Corresponding author:

Taleea R. Ibrahim

taleea.ibrahim@uoz.edu.krd



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract:

Foreign trade is one of the basic sectors of any country's economy. It is of great importance in developing economic relations between countries worldwide, especially developed and developing countries, through the import and export of goods and services, both visible and invisible, and the movement of capital and gold trading. Foreign trade activities are usually carried out through the mechanism of linking the exchange rate of the local currency to foreign currencies. The importance of this study lies in highlighting the fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar against a basket of foreign currencies, especially the US dollar. These fluctuations directly affect the economy in general and the costs of importing goods and services in particular. This study aims to measure and analyze the impact of exchange rate fluctuations on Iraqi imports for the period 2004–2023. To achieve the study objective, the study relied on time series data and used the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between the dependent and explanatory variables in the long and short term. The study found a statistically significant positive relationship at the 5% level between the exchange rate and imports in the long term, which means that the rise in exchange rates in Iraq led to an increase in the volume of imports during the study period. based on these results, the study recommends the need to create a stable economic environment for the exchange rate of the Iraqi dinar against foreign currencies, especially the US dollar, in addition to strengthening the role of the Central Bank of Iraq in controlling the official and parallel exchange rates to limit their negative impact on the increase in consumer imports.

Keywords: Imports, exchange rate, ARDL.

Conclusions:

1. The economic reality in Iraq still relies heavily on consumer goods. This is evident from the positive relationship between the exchange rate and the volume of imports in Iraq during the study period, which indicates that an increase in the exchange rate (i.e., a depreciation of the Iraqi dinar) leads to an increase in imports. This finding is consistent with economic theory.
2. From an analytical perspective, it was found that exchange rate fluctuations did not necessarily lead to clear changes in the volume of imports, indicating that the impact of exchange rate volatility on imports in Iraq is limited. This reflects the weak elasticity of external demand for Iraqi goods due to the low competitiveness of domestic products.
3. The Iraqi economy has experienced several influential crises, including the economic embargo until 2003, the decline in oil prices in 2016, the COVID-19 pandemic in 2020, and the liquidity crisis in 2021. These crises contributed to weakening domestic production and increasing dependence on imports, particularly consumer goods.

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2023)

هوzan حسني حميد¹، طليعه رمضان ابراهيم²، خورشيد احمد محمد³

قسم العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، اقليم كردستان، العراق

hozan.hameed@uoz.edu.krd, taleea.ibrahim@uoz.edu.krd, Khorsheed.mohammed@uoz.edu.krd

المستخلص:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية لاقتصاد أي بلد، إذ تحتل أهمية بالغة في تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، لا سيما الدول المتقدمة والنامية من خلال استيراد وتصدير السلع والخدمات، سواءً أكان المنظورة أم غير المنظورة، فضلاً عن حركة رؤوس الأموال وتداول الذهب. وتكون أنشطة التجارة الخارجية عادةً عبر آلية ربط سعر صرف العملة المحلية للعملات الأجنبية. وتبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التقلبات في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي، وإن هذه التقلبات تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد بشكل عام وتکاليف الاستيرادات من السلع والخدمات بشكل خاص، والهدف من هذا البحث قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة 2004-2023. والتحقق من هدف البحث، اعتمد البحث على بيانات السلالズ الزمنية وباستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للجودات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري على المدى الطويل والقصير، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين سعر الصرف والاستيرادات في الأمد الطويل، مما يعني أن ارتفاع أسعار الصرف في العراق قد أدت إلى ارتفاع حجم الاستيرادات خلال مدة البحث. بناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة تبئة بيئة اقتصادية مستقرة لسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي، إضافة إلى تعزيز دور البنك المركزي العراقي في ضبط أسعار الصرف الرسمية والموازية للحد من تأثيراته السلبية على زيادة الاستيرادات الاستهلاكية.

الكلمات المفتاحية: الاستيرادات، سعر الصرف، ARDL

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2025-05-21
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025-06-04
- تاريخ قبول النشر: 2025-06-16
- تاريخ النشر: 2025-12-25

المؤلف المراسل:

طليعه رمضان ابراهيم

taleea.ibrahim@uoz.edu.krd

المقدمة:

تعد موضوع العلاقة بين أسعار الصرف والاستيرادات من المواضيع المهمة التي نالها في الدراسات والأدبيات الاقتصادية سواءً كانت على مستوى الدول المتقدمة أم النامية، تعتبر الاستيرادات جزء من الحساب الجاري الذي يمثل استيراد السلع والخدمات من الدول العالم الخارجي، وتكون أنشطة التجارة الخارجية من خلال ربط أسعار الصرف بالعملة المحلية للعملات الأجنبية، وأن كثيراً من دول العالم خصوصاً الدول النامية، لا سيما العراق، تعاني من مشاكل في حسابها التجاري بسبب اعتمادها شبه كامل على القطاع النفطي مقابل استيراد السلع غير الرأسمالية، مما أدى إلى تشوّهات في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل العام. وفي السنوات الأخيرة قامت الحكومة العراقية برفع سعر الصرف (أي تخفيض قيمة الدينار العراقي للدولار الأمريكي) وكان الهدف معالجة العجز في الميزانة العامة، وقد أدى ذلك إلى زيادة فجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، مما أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار السلع والخدمات المحلية، مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص.

قسم البحث إلى أربع محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الدراسات السابقة والجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل في الميزان التجاري من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى بسبب تقلبات في التي تحدث في قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي، مما أدى إلى آثار سلبية من حدوث التضخم داخل البلاد، وزيادة الاستيرادات العراقية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما هي انعكاسات سعر الصرف على الاستيرادات العراقية؟

2. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من تسلیط الضوء على التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات الأجنبية، لا سيما الدولار في سوق الصرف الأجنبي، والذي ينجم عن عدم قدرة السلطات النقدية على تحقيق استقرار طويل الأمد للعملة المحلية. إن هذه التقلبات تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الاستيرادات في العراق من السلع والخدمات خصوصاً الاستهلاكية.

3. أهداف البحث: يهدف البحث على التحقيق ما يلي:

• التعرف على الجانب النظري والفلسفى للاستيرادات وسعر الصرف.

• تحليل اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات لمدة 2004-2023.

• قياس تأثير سعر الصرف وتحليله على الاستيرادات في العراق لمدة 2004-2023.

4. الفرضية البحث:

تنطلق الدراسة الى فرضية مفادها أن تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار قد تؤثر سلباً في حركة التجارة الخارجية بشكل العام والاستيرادات بشكل الخاص.

5. حدود وعينة البحث: تمثل حدود البحث وعيته فيما يلي:

• الحدود الموضوعية: تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات في العراق لمدة 2004-2023.

• الحدود المكانية: البحث يركز على الاقتصاد العراقي.

• الحدود الزمنية: الممتد من عام 2004 الى عام 2023.

6. أسلوب البحث:

للوصول الى اهداف البحث، سيتم الاعتماد على المنهج الاستباطي من خلال استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الاسلوب الكمي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للتخلص الموزع (ARDL) للتكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة بين متغيرات البحث في كل من الأجلين القصير والطويل.

واحدة، وتتأثره على عودة الميزان التجاري العراقي إلى التوازن في الأجل الطويل، وأظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة عكssية ومعنوية بين سعر الصرف والاستيرادات، في حين هناك علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف وال الصادرات.

ما سبق يتبيّن أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بتركيزها على تقلبات سعر الصرف كمتغير مستقل والاستيرادات كمتغير تابع وحيد، بدلاً من تناول الميزان التجاري كاملاً. كما تمت المدة الزمنية للدراسة من 2004 لغاية 2023، مما يسمح بتحليل أحدث التطورات الاقتصادية مقارنة بفترات أقصر في الدراسات السابقة.

ثانياً: الأسس الاقتصادية لسعر الصرف

1. مفهوم سعر الصرف: يشير سعر الصرف إلى قيمة عملة واحدة (العملة المحلية) بالنسبة إلى عملة أخرى (عملة أجنبية). ويمكن تعريفه أيضاً بأنه السعر الذي يتم به تبادل وحدة واحدة من العملة المحلية لبلد ما مقابل عملة أي بلد آخر في العالم. سعر الصرف يلعب دوراً رئيسياً في المعاملات الاقتصادية الدولية لأنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى فيعزلة بسبب اختلاف عوامل الإنتاج. وإن تحركات سعر الصرف لها آثار متتالية على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم والاستيرادات وال الصادرات والإنتاج وما إلى ذلك. وتؤكد هذه الحقائق على أهمية سعر الصرف لرفاهية الاقتصاديات لكل بلد يفتح أبوابه للتجارة الدولية في السلع والخدمات. تتبع أهمية سعر الصرف من حقيقة أنه يربط بين أنظمة الأسعار في بلدان مختلفين مما يجعل من الممكن للتجارة الدولية إجراء مقارنات مباشرة للسلع المتداولة. وبعبارة أخرى، فإنه يربط الأسعار المحلية بالأسعار الدولية. من خلال تأثيره على حجم الواردات وال الصادرات، يمارس سعر الصرف

المحور الثاني: الإطار النظري ولمفاهيمي

أولاً: العرض المرجعي للدراسات السابقة

يتناول هذا المحور عدداً من الدراسات السابقة حول موضوع تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات، ومن بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها من قبل الباحثين حول هذا الموضوع ما يأتي:

1. دراسة (عواد وصحي، 2022) الموسومة "أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية لمدة 2004-2020" هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على الاستيرادات العراقية لمدة 2004-2020، واعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية عن (الاستيرادات) كمتغير تابع (سعر الصرف) كمتغير مستقل، واستخدمت الدراسة نموذج ARDL في تقدير ذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وأظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة عكssية ومعنوية بين سعر الصرف والاستيرادات.

2. دراسة (Rida, 2025) الموسومة "أثر سعر الصرف السوفي على الميزان التجاري العراقي خلال المدة 2004-2022" هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر سعر الصرف السوفي كمتغير (تفسير) على الميزان التجاري (ال الصادرات والاستيرادات) كمتغيرات تابعة، بالاعتماد على حدود زمنية مماثلة بالمدة 2004-2022، واستخدمت الدراسة نموذج ARDL في الأجل القصير، وسرعة التعديل في الأجل الطويل من خلال تحديد نموذج ECM المستخدم لمعرفة معامل تصحيح الخطأ لأنحراف سعر الصرف السوفي بوحدة

ضمن نطاق سعرى ضيق). وعادةً ما يُجبر البنك المركزي في الاقتصاد الذي يُحافظ على ربط العملة على تحديد أسعار فائدة مماثلة لتلك في الاقتصاد الذي تربط به العملة، وذلك لمنع المستثمرين من تحويل مبالغ كبيرة من الأموال بين الاقتصادات (ما يُعرف بتدفقات رأس المال) ودفع سعر الصرف بعيداً عن الربط.

- سعر الصرف (المرن) العالمي: في ظل نظام سعر الصرف العالمي، تُحدد قيمة العملة بقوى العرض والطلب في السوق على العملات الأجنبية. ويُعد هذا النظام شائعاً بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم، إذ يُسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال حماية الاقتصادات من الصدمات، والسماح للسياسة النقدية بالتركيز على استهداف الظروف الاقتصادية المحلية.

4. العوامل المؤثرة على سعر الصرف (Carbaugh, 2021: 415-416)

- **مستويات الأسعار النسبية:** يعد الفرق في مستويات الأسعار بين الدول أحد العوامل في التأثير على سعر الصرف. فعندما تكون الأسعار المحلية أقل من مثيلاتها في الخارج، تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية، مما يعزز الطلب على العملة المحلية.

- **مستويات الإنتاجية النسبية:** تشير الإنتاجية إلى مقدار السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس كمية الموارد. عندما يتحقق بلد ما نمواً في إنتاجيته بوتيرة أسرع من غيره، يتمكن من إنتاج سلع بتكلفة أقل. وإذا انعكست هذه المكاسب في صورة انخفاض الأسعار، فإن صادراته تزداد، بينما تقل استيراداته، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملته وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.

- **تضييلات المستهلكين للسلع المحلية أو الأجنبية:** يلعب ذوق المستهلكين وتفضيلاتهم دوراً في تحديد سعر الصرف. فزيادة الطلب على السلع المحلية من قبل المستهلكين الأجانب ترفع من قيمة العملة المحلية، في حين أن تفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية يزيد الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

- **الحاجز التجارية:** تؤثر السياسات التجارية، مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على حركة التجارة وسعر الصرف. ففرض حاجز تجاري على الاستيرادات يقلل الطلب على العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية.

- **العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية:** تقبلات أسعار الصرف لها تأثير واسع النطاق على الاقتصاد، لذلك، يمكن أن تؤدي تقبلات أسعار الصرف إلى تغييرات في شروط التجارة الدولية. فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية، تتحسن أسعار السلع المستوردة، مما يعود بالتفع على الاقتصاد المحلي؛ وعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تنخفض أسعار السلع المصدرة، مما يعود بالنفع أيضاً على الاقتصاد المحلي. ويمكن أن تؤثر تقبلات أسعار الصرف أيضاً على معدل التضخم ومستوى سعر الفائدة في الاقتصاد

تأثيراً قوياً على موقف ميزان المدفوعات في أي بلد (Okpaga, 2024: 36-55). وسعر الصرف بين عملتين هو سعر تبادل عملة مقابل أخرى. ويُعتبر أيضاً قيمة عملة دولة ما مقارنة بأسعار صرف العملات الأجنبية لعملة أخرى. ويعتمد هذا السعر على الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومعرضها المحلي، والميزان التجاري للدولة، وقوة اقتصادها، وعوامل أخرى مماثلة (Roy, 2021: 1). وتكون أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، بينما يتمثل التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، الذي يتجلّى في مختلف المبادرات التجارية للدولة (Hasan *et al.*, 2021: 7181-7210).

2. أنواع سعر الصرف (Roy, 2021: 1-2)

- **سعر الصرف الاسمي:** هو المعدل الذي يمكن به تبادل عملتين مقابل بعضهما البعض في السوق.
- **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وترتبط التغيرات في سعر الصرف الحقيقي بالتغييرات في سعر الصرف الاسمي اعتماداً على التغيرات في مستويات الأسعار في بلدين، فضلاً عن أنظمة أسعار الصرف بما هي أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة. في نظام سعر الصرف الثابت، تُحدد أسعار الصرف عند مستويات رسمية. أما في نظام سعر الصرف المرن، فتُحدد أسعار الصرف وفقاً لظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وفي الوقت الحالي، تخضع العملات الرئيسية في أغلبية الدول العالم لنظام سعر الصرف المرن.

- **أنظمة سعر الصرف:** تعتمد السلطات النقدية في أي دولة على مجموعة من الأسس والمعايير المدرosaة في اختيار أنظمة الصرف. ويرتبط بعض هذه المعايير ارتباطاً مباشراً بالتجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي للدولة، ويرتبط بعضها الآخر ببنية الاقتصاد والظروف المحيطة. لذلك، يدرك الاقتصاد الحديثدور الذي يلعبه نظام الصرف في كونه يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على التجارة الخارجية. لهذا السبب، تولي السلطات النقدية اهتماماً كبيراً لعملية اختيار أنظمة الصرف لعملاتها، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة بعد ظهور ظاهرة العولمة وتطور واتساع العلاقات والتداولات التجارية والمالية بين مختلف دول العالم (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وهناك نوعين من نظام سعر الصرف والتي يمكن شرحهما كالتالي (Hamilton, 2018: 4-5):

- **سعر الصرف الثابت:** في ظل نظام ربط العملة أو النظام الثابت، يربط البنك المركزي قيمة عملته بعملة دولة أخرى. ويتحكم في سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي (بيعاً وشراءً) للحد من التقلبات والحفاظ على سعر صرف العملة قريباً من هدفها (أو

مكاسب من التجارة. بل يكفي أن يركز كل طرف على ما يجده مقارنةً بالبدائل المتاحة له. وأكد جون ستิوارت ميل (1848) أن زيادة الانفصال التجاري تزيد من كفاءة الدول في كل ما تعلمه. وبمصطلحات اليوم، تعزز هذه التجارة الإنتاجية. ومن الأمثلة على ذلك القدرة على استيراد آلات ومعدات أفضل وبالتالي تحسين جودة رأس المال، وزيادة تبادل المعرفة، والضغط التنافسي الإضافي على المنتجين المحليين (Jessop, 2021: 10-11).

الاستيراد نشاط تجاري دولي يشمل إرسال البضائع من الخارج إلى جميع الموانئ في العالم. وتجرى عمليات الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية، سواءً من المواد الغذائية أو الصناعية وغيرها. وبينما الاستيراد نتيجةً لنقص الموارد المتاحة وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات، مما يدفع الدولة إلى استيراد السلع من دول أخرى. وبعد تقليل الاستيرادات أمراً ضرورياً، لأن الإفراط في الاستيراد سيؤدي إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي نتيجةً لمدفوغات الاستيراد. وتتمثل عملية الاستيراد عموماً في جلب البضائع أو السلع من دول أخرى إلى البلاد. وتتطلب الاستيرادات الكبيرة من السلع تدخلًا من الجمرك في الدول المرسلة والمستقبلة. وتعد الاستيرادات جزءاً هاماً من التجارة الدولية، وتتفق لتلبية احتياجات الأفراد. ويطلق على الشخص الذي يقوم بنشاط الاستيراد اسم المستورد. والمستورد هو شخص أو مؤسسة تحقق مبيعات من خلال جلب المنتجات أو الخدمات من الخارج إلى السوق المحلية. وتستورد الدولة التي تربطها اتفاقية تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف مع دولة أخرى سلعاً وخدمات من تلك الدولة. وتستورد الدول سلعاً أو خدمات لا يمكن إنتاجها محلياً. وتعتمد قيمة الاستيرادات على مستوى الدخل القومي للدولة (Prayoga & Purnomo, 2024: 4875-4901).

يتفاعل الاقتصاد المفتوح مع الاقتصادات بطرقين: فهو يشتري ويبيع السلع والخدمات في أسواق المنتجات العالمية، ويشتري ويبيع الأصول الرأسمالية مثل الأسهم والسنادات في الأسواق المالية العالمية. ويعرف الاستيراد هي استيراد السلع والخدمات المنتجة في الخارج وبيعها محلياً (Mankiw, 2021: 260-261). والاستيراد دور مهم في دعم النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب المحلي. ففي أنشطة الإنتاج والاستهلاك المحلية، تعد السلع المستوردة حللاً للنecessities إلى سلع لا يمكن إنتاجها محلياً، أو لعدم كفاءة الإنتاج. وللاستيرادات تأثير كبير على النمو الاقتصادي المحلي، خاصةً إذا كانت هذه السلع سلعاً رأسمالية، أو سلعاً تشكل المدخلات الرئيسية في أنشطة الإنتاج، أو سلعاً استهلاكية أساسية للأسر. لذلك، قد تشير زيادة الاستيرادات إلى تحسن أفضل في الاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد العالمي، نتيجةً لزيادة النمو الاقتصادي وقوة الطلب المحلي وبشكل عام، لاستيراد البضائع مزايا عديدة منها (Arintoko, 2025: 247-254):

1. تُتيح أنشطة الاستيراد فرصاً لطرح منتجات جديدة في السوق المحلية.
2. تسهم البضائع المستوردة في خفض تكاليف التصنيع المحلي.

المحلي. فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية، ينخفض سعر السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم وبالتالي انخفاض مستوى أسعار الفائدة؛ أما عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، فيرتفع سعر السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وزيادة ضغط سعر الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف أيضاً على تدفقات رأس المال، وميزان المدفوغات، والنمو الاقتصادي، والعملة المحلية (Liu, 2024: 322-330).

6. سعر الصرف في العراق: سعر الصرف هو استراتيجية أساسية في الاقتصاد الكلي، ويعق في مركز النظام المالي والتجارة الدولية ضمن مكون رئيسي حاسم للسياسة الاقتصادية، وهو دائماً عامل أساس في هيكل السياسة العراقية؛ أدى وجود عدد كبير من احتياطيات الطاقة في العراق، مثل النفط والغاز، إلى حصول العراق على عائدات من بيع النفط، مما أدى إلى عدم فعالية السياسة النقدية قبل عام 2004، حيث تعتمد الحكومات العراقية على عائدات مصادر الطاقة. ومنذ الغزو الأمريكي في عام 2003، اعتمدت البلاد بشكل شبه كامل على عائدات النفط. العراق بلد يعتمد على الاستيرادات أكثر من الصادرات (Majeed, 2022: 181-193). والهدف الرئيسي للعديد من الدول النامية المصدرة للنفط من ربط عملاتها بعملة واحدة، كالدولار الأمريكي، هو تجنب أي تقلبات في أسعار الصرف، والتي قد تؤثر سلباً على اقتصادات المحليات من حيث تقلب مستويات الأسعار والدخل المحلي. وقد شهدت معظم الدول المصدرة للنفط تقلبات كبيرة في إيراداتها نتيجةً لتقلبات أسعار النفط العالمية، ولا سيما دول مثل العراق ودول الخليج، التي تشكل إيراداتها النفطية أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات (Yaqub, 2025: 17-41). على الرغم من أن التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ستؤثر على أسعار السلع من حيث الارتفاع والانخفاض والاستقرار، كما ساهمت عدة عوامل في تحسين واستقرار سعر الصرف، منها صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، والذي مكنه من تحقيق الاستقلال التام للبنك المركزي في صياغة وتنفيذ سياساته النقدية واللجوء إلى اعتماد وسائل غير مباشرة للسياسة النقدية، كما أن استقرار وتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار، وكذلك إصدار عملة عراقية جديدة كبديل للعملة القديمة، أعطى البنك المركزي إمكانية السيطرة الكاملة على عملية الإصدار الحد من تزويد العملة، الأمر الذي كان له آثار سلبية على قيمة الدينار (Jabbar et al., 2020: 6-11).

ثالثاً: الإطار النظري للاستيرادات

أكد آدم سميث (1776) على فوائد التخصص، إذ حسّن التجارة الرفاهية بتمكن الناس من التركيز على ما يجيدونه. حتى لو كان بإمكان كل شخص زراعة ما يحتاجه من طعام، وصنع ملابسه، وتلبية جميع احتياجاته من مأوى ورعاية صحية وترفيه، فإن النتائج ستكون بالتأكيد أقل من مثالية. وواصل ديفيد ريكاردو (1817) هذه الفكرة موضحاً أنه ليس من الضروري أن تتمتع دولة واحدة بميزة مطلقة، أي أن تكون قادرة على إنتاج أي شيء بتكلفة أقل من شريك تجاري لتحقيق

العربي، وهذا أحد أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم من خلال التأثير المباشر على نمو الكتلة النقدية والتحكم في مستويات السيولة، واستطاع مزاد العملة الأجنبية أن يلبي متطلبات السوق من العملة الأجنبية واحتياجات القطاع الخاص لتمويل جميع وارداته ضمن أسعار صرف متوازنة (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وبذلك تكون هناك سياسة أكثر وضوحاً للبنك المركزي سمح له بالتمتع باستقلالية جيدة في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدها منذ 2004/10/4 وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة التي استخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار وكذلك أدى إلى اختفاء السوق الموازية (Jabbar et al., 2020: 6-11).

3. تثبيح أنشطة الاستيراد فرضاً للمنتجات المستوردة لتصبح رائدة في الصناعة.
4. شئم أنشطة الاستيراد في جلب منتجات عالية الجودة إلى السوق المحلية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي أولاً: اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023

في أواخر عام 2003، عقد البنك المركزي مزاداً للعملة الأجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في العراق، لعدم الحاجة إليه بعد التغيرات التي حدثت في العراق، إذ أصبح مزاد العملة الأجنبية المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية واعتمدته كهدف وسيط للسياسة النقدية، وذلك لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وخفض الضغوط التضخمية. وقد اعتبر مزاد العملة الأجنبية في سوق الصرف التضخمية.

الجدول (1): اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة 2003-2024

السنوات	المؤشرات	الاستيرادات		
		معدل نمو *	القيمة (مليون دولار)	سعر الصرف
		مقدار التقلب %	الدينار / الدولار	
2004		-	1453	
2005		1.1	1469	
2006		-0.1	1467	
2007		-14.5	1255	
2008		-4.9	1193	
2009		-1.9	1170	
2010		-	1170	
2011		-	1170	
2012		-0.3	1166	
2013		-	1166	
2014		-	1166	
2015		0.1	1167	
2016		1.3	1182	
2017		0.2	1184	
2018		-0.1	1183	
2019		-0.1	1182	
2020		0.9	1192	
2021		21.6	1450	
2022		-	1450	
2023		-9.3	1316	
متوسط المدة **		-0.3	1258	
معدل نمو مركب ***		5.8		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية المتفرقة (2004-2023)

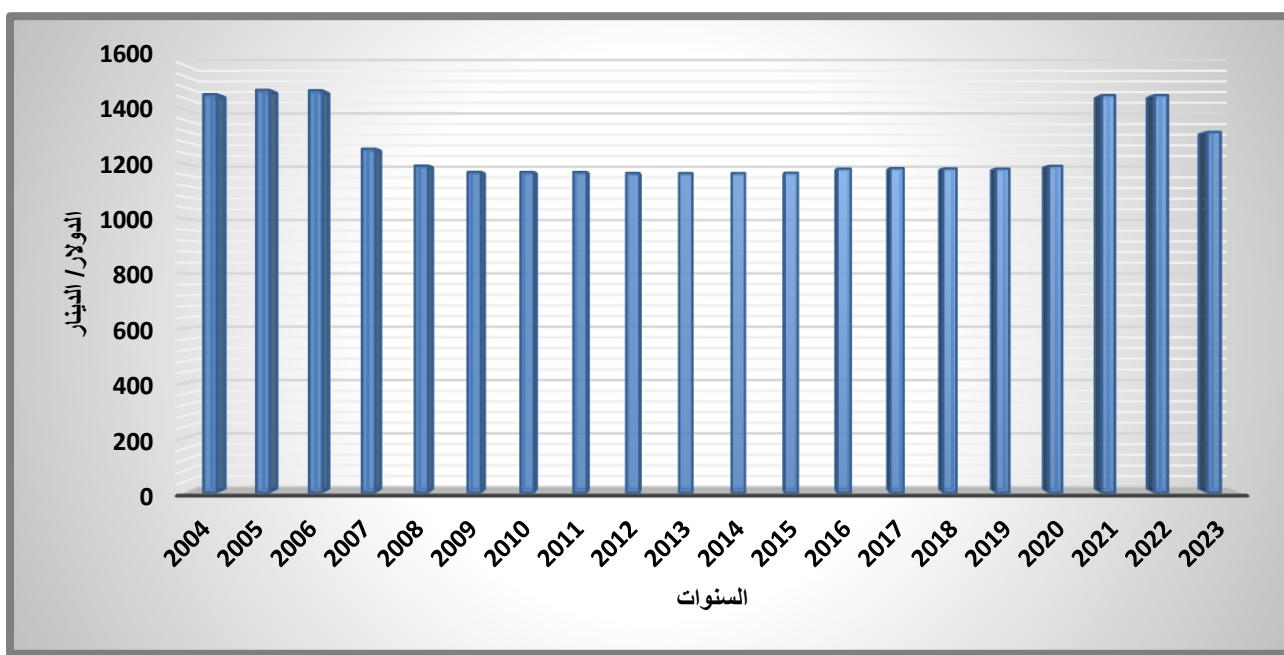
(*) معدل النمو السنوي: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{قيمة سنة المقارنة} - \text{قيمة سنة الأساس}}{\text{قيمة سنة الأساس}} \times 100\%$

(**) متوسط المدة: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{المجموع الفعلي}}{\text{عدد السنوات}}$

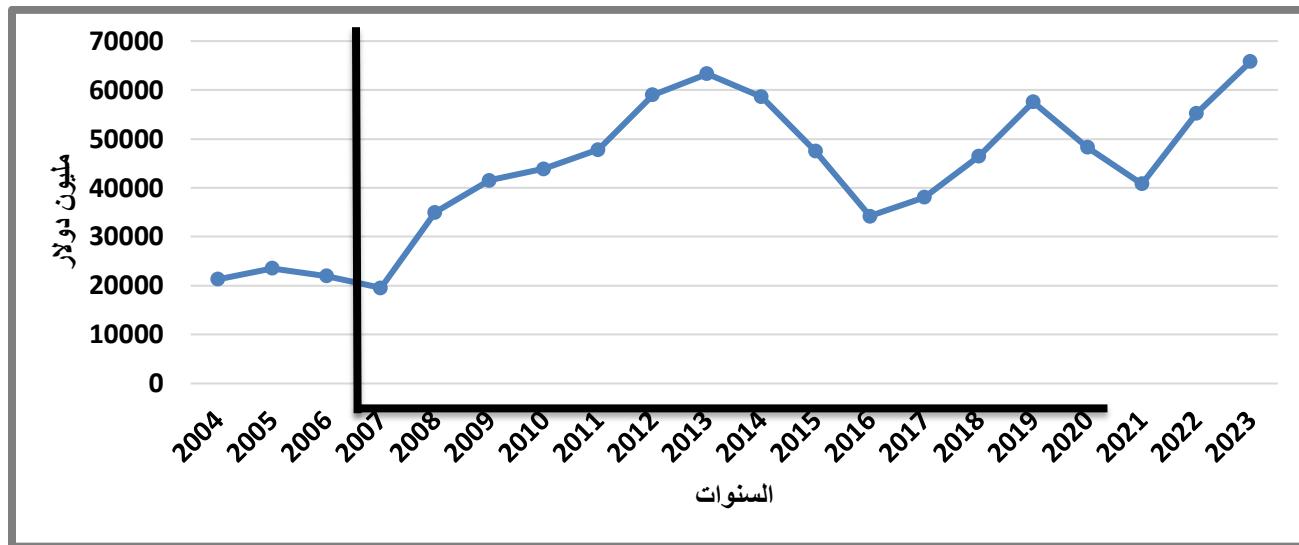
(**) معدل النمو السنوي المركب: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة البدائية}}^{1/n} - 1 \times 100\%$

الارتفاع الطفيف عند (1184، 1182) حتى عام 2017، ثم سجل تقلبات في عامي 2018 و2019، في حين ارتفعت حجم الاستيرادات بمعدلات نمو متزايدة بلغت (9.21.9%) على التوالي مقارنة بأعوام السابق. ثم اتخذت الحكومة إصلاحات اقتصادية تتماشى مع سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه العراق، وتهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني وكذلك الورقة الإصلاحية الحكومية أو ما يسمى عليها اسم "الورقة البيضاء" والتي بموجبها تم رفع سعر الصرف إلى 1450 ديناراً للدولار الواحد محققاً أعلى نسبة التغير بلغت (21.6%) في سنة 2021 وهي أعلى نسبة تغير في سعر الصرف، مما أدى إلى تراجع الثقة الجمهور بالدينار العراقي وارتفاع كبير في الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات إلى (55194، 65826) مليون دولار على التوالي (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وكان الهدف من ذلك الحفاظ على احتياطيات العراق من الدولار وتحرير المزيد من الدينار العراقي للإنفاق الحكومي في الموازنة التشغيلية. وقد تضرر الجمهور بشدة من انخفاض قيمة الدينار لأن موظفي الحكومة يتلقون رواتبهم بالدينار وسيكونون قادرین على تحمل تكاليف أقل برواتبهم لأن العديد من السلع المستوردة تدفع بالدولار، إذ تواجه البلاد أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار النفط، ومن المؤمل أن تتخفض الأسعار لاحقاً وفقاً لوجهة نظر الحكومة وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد معالجة الخلل في الاقتصاد العراقي وتتنوعه (Majeed, 2022: 181-193). وهو ما يوضحه في الشكل البياني (1) أدناه:

يبين من الجدول (1) أن التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي كانت التغيرات طفيفة في المدة من 2004-2006، إلا أن وجهة نظر البنك المركزي اختلفت بعد دراسة السوق وحركة الكتلة، لذا قام البنك المركزي بخفض سعر صرف العملة وأعطى قيمة لها بعد أن خضه إلى (1255) ديناراً لكل دولار في عام 2007، بعد أن كان (1453) في عام 2004، وبلغ معدل التغير (-14.5%)، في حين سجل حجم الاستيرادات (19556) مليون دولار نفس العام، ثم استمرت الحكومة ممثلة بالبنك المركزي برفع قيمة العملة العراقية مقابل الدولار، ويأتي ذلك لضممان استقرار قيمة العملة الوطنية والحفاظ عليها من التدهور والقضاء على ظاهرة الدولة في السوق، إذ خفضها إلى (1193) ديناراً مقابل الدولار في عام 2008، وبمعدل تغير (-5%) تقريباً، في حين ارتفعت الاستيرادات إلى (35012) مليون دولار، مقارنة بالعام السابق، وفي عام 2009 سجلت سعر الصرف (1170) ديناراً مقابل الدولار بمعدل تراجع قدره (-2%) تقريباً، في حين شهدت الاستيرادات نمواً كبيراً بلغ (79%)، وبعد هذا العام، حافظ سعر الصرف الدينار على استقراره خلال المدة من 2009 إلى 2014 إذ تتراوح سعر صرف بين (1166، 1170) ديناراً للدولار الواحد. بينما في عام 2015 تم رفع سعر الصرف وتخفيف قيمة الدينار مقابل الدولار ليصل إلى 1167 دينار بزيادة نسبتها (0.1%)، في حين حجم الاستيرادات انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (58602، 47467) مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سالبة (-7.5% و-19%) على التوالي. واستمر سعر الصرف في



الشكل (1): اتجاهات تطور سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (2023-2004)
المصدر: من إعداد الباحثين



الشكل (2): اتجاهات تطور الاستيرادات للمدة (2004-2023)
المصدر: من إعداد الباحثين

البيانات السلالسل الزمنية: تكون بيانات السلالسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال مدة من الزمن منتظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل سنوي، نصف سنوي فصلي شهري، أسبوعي، يومي كل ساعة (السواعي، 2015: 28). واعتمدت الدراسة على بيانات السلالسل الزمنية الصادر من البنك الدولي (WB) للمنطقتين (2004-2023) للمتغيرين هما الاستيرادات وسعر الصرف في العراق. واستناداً إلى المعايير القياسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، ولضمان خلو النموذج من المشاكل الاقتصادية القياسية، فإن طبيعة البيانات الاقتصادية وتغيرها عبر الزمن تتطلب سلسلة زمنية طويلة نسبياً. وبسبب احتمالية ظهور مشكلة الإبطاء الزمني، تم تحويل البيانات من صيغتها السنوية إلى نصف سنوية، لتصبح أكثر ملائمة للتحليل القياسي وتحسين دقة التقدير.

3. تقدير النموذج: بعد مرحلة التوصيف وصياغة الأنماذج تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقدير الأنماذج، وفي هذه الدراسة سنعتمد على الأنماذج الانحدار الذاتي للѓجوات الزمنية الموزعة للبيانات السلسل الزمنية (ARDL) . ويطلب تطبيق Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) . ويتطلب هذا النموذج مراعاة النقاط التالية (Nkoro & Uko, 2016 : 91-63)

1. يجب أن تكون المتغيرات الأساسية مدمجة من الرتبة الأولى $I(1)$ أو الرتبة الصفرية $I(0)$ ، أو مزيجاً منها. في هذه الحالة، يكون نموذج ARDL مناسباً للتقدير.

2. في حال أظهرت إحصائية اختبار F وجود علاقة توازنية طوبية الأمد بين المتغيرات، خاصة عند التعامل مع عينات صغيرة أو محدودة الحجم، فإن نموذج ARDL المصحح للخطأ (ECM-ARDL) يُعد أكثر كفاءة من النماذج الأخرى.

**ثانياً: قياس الاقتصادي لأثر سعر الصرف على الاستيرادات
للمرة (2004-2023)**

تعد القياس الاقتصادي من الخطوات الجوهرية لتحقيق أهداف أي دراسة اقتصادية، إذ أن الاعتماد على العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية وحده لا يكفي لفهم تلك العلاقات. ومن هنا تأتي أهمية الجانب القياسي، الذي يهدف من خلال استخدام الأدوات والأساليب الإحصائية إلى اختبار الفرضيات النظرية والوصول إلى نتائج دقيقة وموثقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويتناول هذا المحور عدة فقرات والتي يمكن شرحها كالتالي:

1. التوصيف النموذج: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلب من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل العلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف (حيث وفتح الله، 2006: 28).

2. صياغة النموذج: تمثل صياغة النموذج خطوة أساسية تهدف إلى تبسيط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية من خلال التعبير عنها بمعادلات رياضية. ويمكن تصنيف المتغيرات التي تتضمنها هذه المعادلات، في أي نموذج اقتصادي بشكل عام، على النحو الآتي:

يعد النموذج الخطى البسيط أحد الأشكال الشائعة للأنماذج رقم (١)، ويأخذ الصيغة الآتية:

٧: الاستيرادات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي ، X: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط المدة) ، β_0 ، β_1 ، β_2 : عوامل الانحدار، U: المتغير العشوائي.

بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث إن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضلل وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل، وهناك العديد منطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد أحدها والذي يعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جزر الوحدة، يهدف اختبار جزر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات البحث خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (حسن وشومان، 2013: 210-214). ولاختبار الجذر الوحدة له فرضيتان:

1. H_0 (فرضية العدم): السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي سلسلة غير مستقرة).
2. H_1 (الفرضية البديلة): السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة (أي سلسلة مستقرة). وتعرض نتائج اختبار جزر الوحدة في الجدول الآتي:

3. يتم التتحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test).
 4. للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين ARCH (Heteroskedasticity)، يتم تطبيق اختبار CUSUM of Squares اختباري CUSUM لضمان ملاءمة النموذج للتقدير والتنبؤ.
 4. اختبار النموذج: يختبر في هذه المرحلة اختبار قوة ومعنى النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ. وقد يواجه الباحثون عدة مشاكل منها: مشكلة تغایر حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الأزدواجية الخطية وغيرها من المشاكل (بحيث وفتح الله، 2006: 29). وت تكون مرحلة الاختبار النموذج بمجموعة من الاختبارات القياسية منها جذر الوحدة، والاختبار حدود، ومدة الإبطاء ويمكن شرحها في الآتي:
- اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية:** استقرار السلسلة الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد على نتائج برمجية Eviews 12.

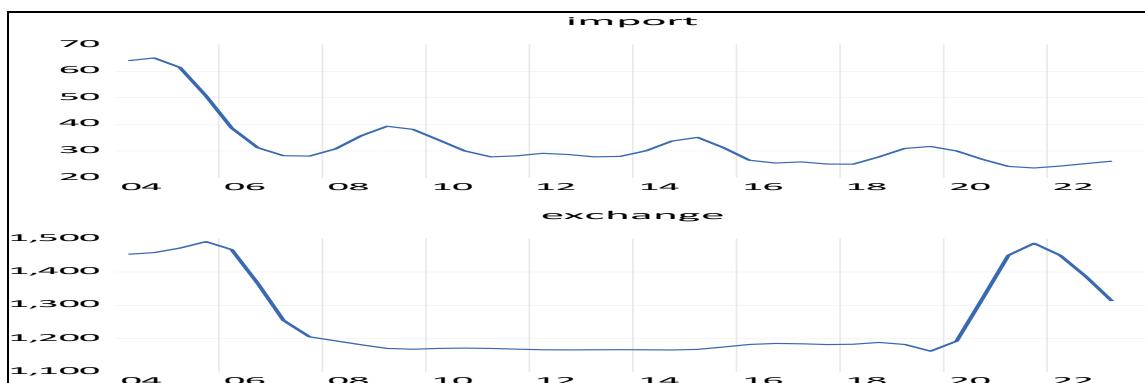
الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

القرار	1 st difference		Level		الاختبار	المتغيرات
	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	Intercept		
I_0	-----	-----	-5.782590	-5.383914	t-Statistic	Y
	-----	-----	0.0002	0.0001	Prob.	
I_1	-6.273848	-2.100687	-1.857461	-2.314563	t-Statistic	X
	0.0000	0.2456	0.6554	0.1730	Prob.	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

الدرجة الأولى (I) وعليه، فإن كلا المتغيرين يحققان شروط التكامل عند المستوى والفرق الأول. وبما أن نموذج ARDL يعد مناسباً في حالة وجود مزيج من المتغيرات المدمجة من الرتبتين (0)(0) و(1), سيتم اعتماد هذا النموذج في الدراسة الحالية. كما سيتم التتحقق من نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية من خلال التحليل البياني الموضح في الشكل التالي.

يتبيّن من الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) للسلسلة الزمنية، إذ تبيّن أن المتغير التابع المتمثل في الاستيرادات (Y) مستقر عند مستوى الأصلي (0)(0), وذلك لأن قيمة الاحتمالية كانت أقل من 5%. في المقابل، فإن المتغير المستقل سعر الصرف (X) لم يكن مستقراً عند مستوى الأصلي (0)(0), نظراً لأن قيمة الاحتمالية تجاوزت 5%. إلا أنه بعدأخذ الفرق الأول، أصبح المتغير (X) مستقراً ومتكملاً من



شكل (3) السلسة الزمنية لمتغيرات البحث
المصدر: من إعداد الباحثين

فنقول وجود التكامل المشترك؛ أما إذا كانت قيمة اختبار F أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فنرفض وجود التكامل المشترك. عندما تقع إحصائية F بين القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى، تكون النتيجة غير حاسمة. وإن غياب التكامل المشترك بين المتغيرات هو الفرضية الصفرية (Iqbal et al., 2025: 2286-2304). وتعرض نتائج الاختبار في الجدول (3):

اختبار الحدود (Bound Test): بعد اختبار الحدود للتكامل المشترك من الاختبارات الأساسية المستخدمة للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Odoh & Edith, 2023: 46-64). ولتحديد ما إذا كانت المتغيرات ذات علاقة توازنية، نستخدم اختبار F. وبعد ذلك، نقارن قيمة اختبار F المحسوبة بالقيم الحرجة للحد الأعلى (I(1)) والحد الأدنى (I(0)). إذا كانت قيمة اختبار F المقدرة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى،

الجدول (3) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	39.71665	10%	5.59	6.26
K	1	5%	6.56	7.3
		2.50%	7.46	8.27
		1%	8.74	9.63

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12

والحد الأدنى عند جميع مستويات الدلالة (1%, 2.5%, 5%). وبناءً عليه، يتم رفض فرضية عدم التكامل بين المتغيرات. عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تظهر نتائج الجدول (3) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستيرادات وسعر صرف الدينار العراقي، وذلك استناداً إلى اختبار الحدود F-statistic لقيمة Bounds Test البالغة (39.71665)، والتي تفوق القيم الحرجة للحدين الأعلى اختبار مدة الإبطاء المثلثي:

الجدول (4) اختبار مدة الإبطاء المثلثي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y, X						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-352.296	NA	711681.7	19.15111	19.23819	19.18181
1	-278.435	135.7433	16314.99	15.37488	15.63611	15.46698
2	-239.515	67.32199*	2477.132*	13.48728*	13.92267*	13.64078*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12

من مزايا متعددة، من أبرزها قدرتها على التعامل مع متغيرات ذات مراتب تكامل مختلفة في الجذر الواحد، أي كلما كانت المتغيرات مستقرة في مستواها الأصلي (I(0)) أم مستقرة بعد الفرق الأول (I(1)), إضافة إلى كفاءتها في العينات الصغيرة، فضلاً عن فاعليتها في معالجة بعض المشكلات التشخيصية مثل الارتباط الذاتي (Odoh & Edith, 2023: 46-64). والجدول (5) توضح النتائج الأولية:

يتبيّن من الجدول (3) أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجمة (ARDL) لعدد فترات الإبطاء المثلثي لمتغيرات البحث من خلال استخدام نموذج متوجه الانحدار الذاتي (VAR) (VAR) واعتماداً على جميع المعايير الإحصائية، يوضح أن عدد فترات الإبطاء المثلثي تنتهي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي الباقي هي (2).

5. **تقدير النموذج القياسي وفق منهجمة ARDL:** تم اعتماد منهجمة ARDL في بناء نموذج هذه البحث نظراً لما تتمتع به

الجدول (5) نتائج أولية للنموذج ARDL

Dependent Variable: IMPORT (Y)
Method: ARDL
Sample (adjusted): 2005S1 2023S1
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): EXCHANGE (X)

Fixed regressors: C @TREND				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.434844	0.07631	18.80277	0.0000
Y(-2)	-0.79031	0.082252	-9.60838	0.0000
X	0.006779	0.003096	2.189908	0.0359
C	5.923181	2.814704	2.104371	0.0433
@TREND	-0.16071	0.037611	-4.27293	0.0002
R-squared	0.968201	Mean dependent var		30.91891
Adjusted R-squared	0.964226	S.D. dependent var		7.442081
S.E. of regression	1.407599	Akaike info criterion		3.646735
Sum squared resid	63.40267	Schwarz criterion		3.864427
Log likelihood	-62.4646	Hannan-Quinn criter.		3.723482
F-statistic	243.5786	Durbin-Watson stat		1.463084
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12

باللغة 3% أثر العوامل العشوائية. كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) نحو 96%， مما يؤكد أن إدخال متغير سعر الصرف في النموذج يعزز من قوة النموذج التفسيرية و معنويته. علاوةً على ذلك، فقد كانت قيمة إحصائية 243.5786 (F-statistic) ذات دلالة معنوية عالية عند مستوى أقل من 1%， مما يؤكد معنوية النموذج ككل، ويُعزز من الاعتماد على نموذج ARDL في هذه الدراسة.

تظهر الجدول (5) أن نتائج التقدير الأولى لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) تتسق بالمعنوية الإحصائية، وذلك من خلال ارتفاع كل من معامل التحديد (R-squared) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) إلى دلالة اختبار F لمدى قوة النموذج كل. فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared) نحو 97%， ما يشير إلى أن تأثير سعر الصرف يفسر نسبة كبيرة من التغيرات في المتغير التابع، بينما تمثل النسبة المتبقية تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ECM، ARDL: النتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير كما هو موضح في الجدول (6):

الجدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.923181	0.965356	6.135748	0.0000
@TREND	-0.16071	0.032554	-4.93671	0.0000
D(Y(-1))	0.79031	0.067701	11.67363	0.0000
CointEq(-1)*	-0.35547	0.039275	-9.05072	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12

أشهر تقريباً $\frac{1}{0.35547}$ ليعود إلى مستواها التوازنى في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة.
تقدير: ARDL Long Run: النتائج تقدر للأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (7):

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq جاءت سالبة، إذ بلغت (-0.35547)، وهي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1%. مما يعني أن الاستيرادات في العراق تحتاج إلى ما يقارب سنتين وثمانية

الجدول (7) تقدير العلاقة طويلة المدى

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.923181	2.814704	2.104371	0.0433

@TREND	-0.16071	0.037611	-4.27293	0.0002
Y(-1)*	-0.35547	0.045324	-7.84272	0.0000
X	0.006779	0.003096	2.189908	0.0359

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12

المشكلات القياسية مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم تباين التجانس، لأن جود مثل هذه المشكلات تؤدي بنا إلى وجود تقدير زائف (اليفي وبلغام، 2023: 43-66). وفي هذا الصدد نعتمد على العديد من الاختبارات كما في الجدول (8):

يوضح الجدول (7) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاستيرادات وسعر الصرف. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات في العراق بمقدار (0.0359).

6. الاختبارات التشخيصية: تستخدم هذه الاختبارات المعرفة ما إذا كان النموذج المقدر في الدراسة الحالية لا يعاني من

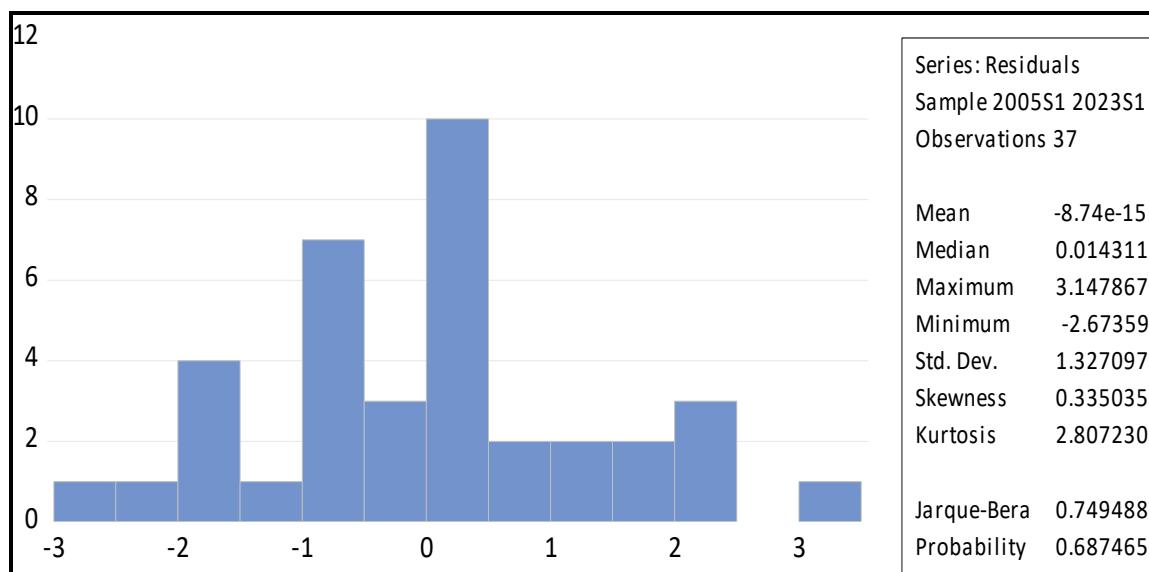
الجدول (8) الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

الاختبار	الاحداثية	القيمة	الاحتمال
Breusch-Godfrey	F-statistic	1.412132	0.2437
	Obs*R-squared	1.612016	0.2042
ARCH	F-statistic	0.248280	0.6215
	Obs*R-squared	0.260979	0.6094
Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.749488	0.687465

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12

(p-values) التي تجاوزت مستوى الدلالة 5%. كما تشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن التوزيع الطبيعي لباقي النموذج متحقق، كما هو موضح في الشكل التالي:

يتبيّن من الجدول (8) الخاص بالاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة، أن النموذج يخلو من المشكلات القياسية، مثل مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey) ومشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)، وذلك استناداً إلى قيم الاحتمالية



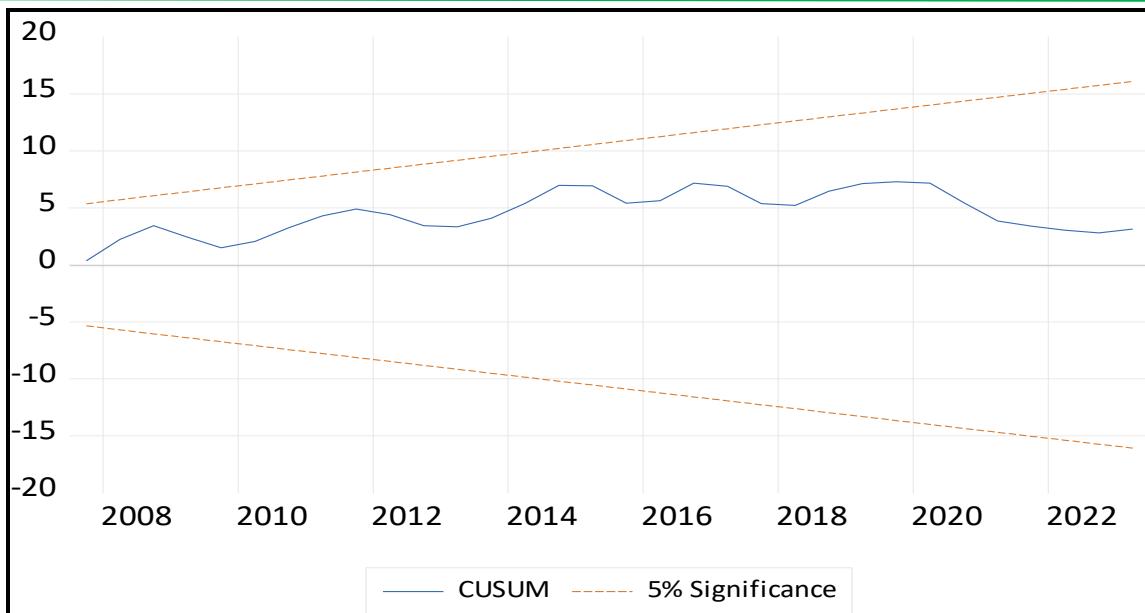
شكل (4) اختبار Jarque-Bera Test

المصدر: من اعداد الباحثين

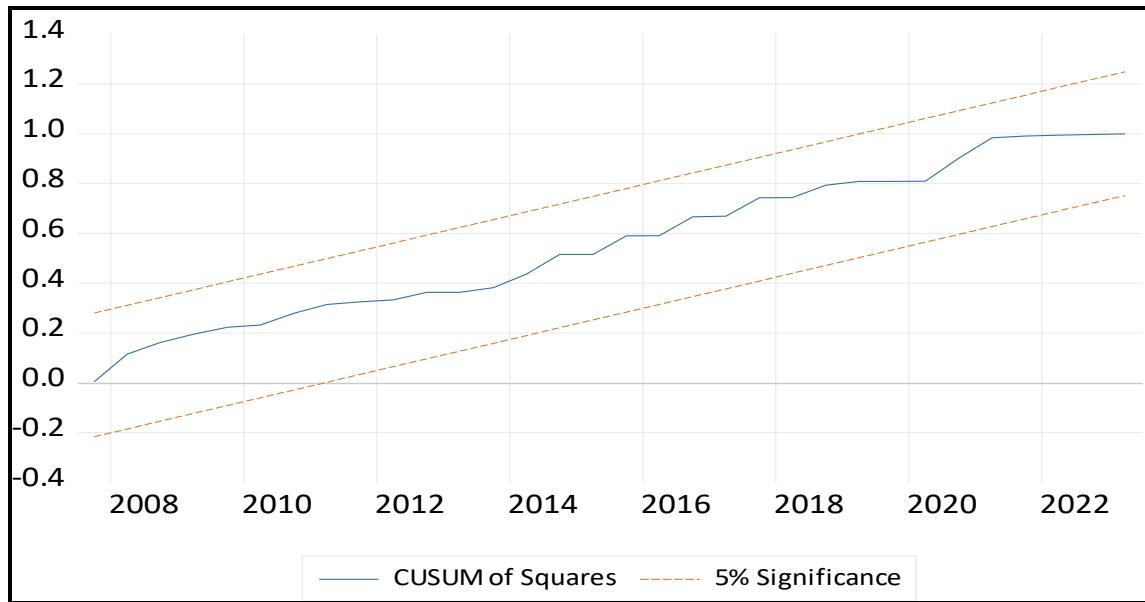
معنوية 5%， ويمكن القول ان نموذج الدراسة في العراق للمرة القصيرة والطويل لا يحتويان على أي تغيرات هيكلية.

7. اختبارات استقراريه النماذج المقدر (CUSUM) و (CUSUM of Squares)

يلاحظ من الأشكال البيانية (5) و(6) لإحصائية اختبارات النموذج المقدر (ARDL) داخل الحدود الحرجة عند مستوى



شكل (5) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)
المصدر: من إعداد الباحثين



شكل (6) المجموع التراكمي المربعات للبواقي (CUSUM of Squares)
المصدر: من إعداد الباحثين

2. من الجانب التحليلي، تبين أن تقلبات سعر الصرف لم تؤدي بالضرورة إلى تغيرات واضحة في حجم الاستيرادات، وهو ما يدل على أن تأثير تقلبات الصرف على الاستيرادات في العراق محدود. وهذا يعكس ضعف مرونة الطلب الخارجي على السلع العراقية بسبب انخفاض تنافسية المنتجات المحلية.
3. من الاقتصاد العراقي بعدد من الأزمات المؤثرة، منها الحصار الاقتصادي حتى عام 2003، وأزمة انخفاض أسعار النفط عام 2016، وجائحة كوفيد-19 في 2020،

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أن الواقع الاقتصادي في العراق لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على السلع الاستهلاكية، وهذا من خلال العلاقة الطردية بين سعر الصرف وحجم الاستيرادات في العراق خلال مدة البحث، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- dhatiyan wa namadhij tawzi‘ al-ibta’ (ARDL). *Majallat Al-‘Ulum Al-Iqtisadiyya*, 9(34).
4. Al-Sawa‘i, K. M. (2018). *Mabadi’ al-iqtisad al-qiyasi*. Amman: Dar Al-Kitab Al-Thaqafi.
5. Awad, K. R., & Subhi, M. M. (2022). Taqallubat as‘ar al-sarf wa atharuha ‘ala al-istiradat al-‘Iraqiyya lil-mudda (2004–2020). *Majallat Iqtisadiyyat Al-A‘mal lil-Abhath Al-Tatbiqiyya*, 3(5).
6. Alshukri, A. P. D., & Ali, N. A. H. H, 2022, The Impact of Exchange Rate Changes on the Balance of Payments in Iraq for the Term (2004-2020), Special Education, Vol 1, Issue 43.
7. Arintoko, A., Badriah, L. S., Rahajuni, D., Kadarwati, N., & Priyono, R, 2025, Effect of Global Energy and Food Prices and Exchange Rate on Energy and Non-Energy Import Demand: Empirical Evidence from Indonesia, Journal of Economic Policy Studies, Vol 7, Issue 1.
8. Carbaugh, R. J, 2021, International Economics (17th ed.), Cengage Learning.
9. Hamilton, A, 2018, Understanding Exchange Rates and Why They Are Important, Bulletin – December 2018, Reserve Bank of Australia, pp. 25–34.
10. Hasan, S. H., Abdalhamed, M. W., & Al-Rawi, M. F. A, 2021, The Impact of Changes in Exchange Rates on Indicators of Stability in the Iraqi Economy after 2003, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, Vol 12, Issue 10, pp. 4565–4573.
11. Iqbal, T., Rahman, S. U., Idrees, S., Ijaz, S., & Javaid, M. Q, 2025, Foreign Direct Investment, Exports and Large-Scale Manufacturing Sector Growth: Bound Test and ARDL Approach, The Critical Review of Social Sciences Studies, Vol 3, Issue 1, pp. 112–126.
12. Jabbar, M. M. N. Y. R., & Nahi, N. T, 2020, Fluctuations in the Exchange Rate and Its Impact on the Volume of Exports and Imports (Iraq is a Case Study for the Period 2003–2016), AL-Qadisiyah Journal

وأزمة السيولة النقدية في 2021. وقد أسهمت هذه الأزمات في إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، لا سيما للسلع الاستهلاكية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة العمل على تشجيع الصادرات، لا سيما في القطاعات غير النفطية، عبر دعم رياضة الأعمال والتنمية الصناعية. كما ينبغي تقليص مستوى الاعتماد على الاستيرادات، خصوصاً السلع الاستهلاكية، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي ليكون قادرًا على المنافسة مع المنتجات الأجنبية.
2. اتخاذ سياسات فعالة تهدف إلى استقرار سعر الصرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات، لما له من دور في ضبط مستويات الاستيرادات وتحفيز الصادرات.
3. تعزيز القدرة التصديرية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتوفير وسائل إنتاج متقدمة، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيرادات وتلبية الطلب المحلي.
4. ينبغي وضع سياسات تهدف إلى تنوع مصادر الإيرادات الأجنبية، مع توصية للبنك المركزي العراقي بعدم اللجوء إلى خفض قيمة الدينار.

توفّر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Elifi, M., & Belghallam, H. (2023). Athar al-siyasa al-naqqidiyya li-bank al-Jaza’ir ‘ala al-salama al-masrafiyya li-bank al-Baraka al-Jaza’iri khilal al-mudda (1992–2022). *Majallat Dirasat fi al-Maliyya al-Islamiyya wa al-Tanmiyya*, 4(2).
2. Bakhit, H. A., & Fathallah, S. (2006). *Al-iqtisad al-qiyasi*. Amman: Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.
3. Hassan, A. A., & Shuman, A. L. H. (n.d.). *Tahlil al-‘alaqa al-tawazuniyya tawilat al-ajal bi-istikhadam ikhtibarat jithr al-wahda wa uslub damj al-namadhij al-murtabita*

Economy (1970–2013), British Journal of Interdisciplinary Research, Vol 2, Issue 3, pp. 101–117.

- for Administrative and Economic Sciences, Vol 22, Issue 3, pp. 201–219.
- 13.** Jessop, J, 2021, the Importance of Imports, IEA Current Controversies, No. 82, Institute of Economic Affairs. [Available online].
 - 14.** Majeed, H. L, 2022, Analyzing and Measuring the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2004–2022), Journal of Kurdish for Strategic Studies, Issue 2, pp. 88–102.
 - 15.** Mankiw, N. G, 2021, Brief Principles of Macroeconomics: A Guided Tour, Cengage Learning, USA.
 - 16.** Nkoro, E., & Uko, A. K, 2016, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, Issue 4, pp. 63–91.
 - 17.** Odoh, C. O., & Edith, O. O, 2023, Exchange Rate Fluctuations and Inflation on Economic Development in Nigeria: The Economic Heart of a Nation, Seybold Report Journal, Vol 18, Issue 10, pp. 421–432.
 - 18.** Okpaga, O. C, 2024, Exchange Rate and Non-Oil Exports in Nigeria (1986–2021), Development, Vol 7, Issue 1, pp. 55–69.
 - 19.** Prayoga, D. S., & Purnomo, D, 2024, The Influence of Foreign Exchange Policy from Export Proceeds, Import Payments, Inflation Rate, and Rupiah Exchange Rate on Foreign Direct Investment in Indonesia, Indonesian Interdisciplinary Journal of Sharia Economics (IIJSE), Vol 7, Issue 3, pp. 130–142.
 - 20.** Rida, A. N. Q, 2025, Impact of the Market Exchange Rate on the Iraqi Trade Balance During the Period (2004–2022), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol 21, Issue 69 Pt. 1, pp. 77–91.
 - 21.** Roy, S. N, 2021, Concept of Foreign Exchange Rate, Journal of Global Financial Studies, Vol 10, Issue 2, pp. 15–26.
 - 22.** Yaqub, K. Q, 2025, Analysis of Nominal and Real Exchange Rates in the Iraqi